موقف الخلفاء الفاطميين تجاه الجوانب الاقتصادية

شيماء يونس سايب

أ.م.د: حازم وطن هندي

كلية التربية ابن رشد / قسم التاريخ

موقف الخلفاء الفاطميين تجاه الجوانب الاقتصادية

شيماء يونس سايب

أ.م.د: حازم وطن هندي

إذا أردنا أن نتطرق إلى أحداث تاريخية مبنية على أسس وقواعد هادفة، علينا أن نمتلك رؤية اقتصادية ومن خلالها نفهم أن الدولة الإسلامية وعلى مر العصور آلت إلى التدهور من خلال توافر أسباب عديدة منها سياسية ومنها اقتصادية، ولكي نفهم قوة الدولة علينا فهم نشاطها الاقتصادي سواء متمثل بالحركة التجارية أم الصناعية أو الزراعية أو نشاط حركة السوق وتبادل السلع التجارية أو نظامها المالي وقيمة النفوذ فيها.

ومنذ بداية حكم الفاطميين أصبحت مصر ذات نشاط اقتصادي كبير وبدأت تضاهي الدول العربية الإسلامية في ذلك الجانب، ووضعت الدولة الفاطمية تنظيم منظم وهيكلية عالية وجعلت كل ما يتعلق بها منذ البداية تحت اشراف موظف واحد عرف باسم (متولي الخراج)[١]، يقوم بجباية الخراج وينظر في سائر وجوه الأموال فضلاً عن وجود موظفين يعينهم الخلفاء الفاطميين كل حسب اختصاصه.

يعد الخراج وما يوضع من الضرائب على الأرض أو محصولاتها وهو من أقدم انواع الضرائب الاسلامية، وأحد النظم المالية في الدولة الفاطمية، فقد اختلفت موارد الدولة الفاطمية وتنوعت مصادرها حيث كانت ضريبة الأرض تأتي في مقدمتها والتي فرضت على الأرض حسب مساحاتها، وهي تمثل المال الذي يجبى كل سنة على الأرض المزروعة وعلى الغلة والنخل والكروم والفاكهة وحيوانات وغيرها [٢].

شكل الخراج أهم تحديات الخلفاء الفاطميين إذ وجب عليهم التعامل مع مجتمع جديد لاسيما وأنهم كانوا تحت طائلة الحكم الأخشيدي، وان الخلفاء الفاطميين كانوا على درجة كبيرة من التسامح في مجال جباية الأرض من جهة وان جباية الخراج من أهم وارداتها ويجب أخذها من جهة أخرى.

جبى القائد جوهر الصقلي عند فتحه مصر (سنة ٣٥٨ هـ) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفاً [٣]، وهناك رواية أخرى حول قيمة ما حصله من الخراج بأن بلغ خراج مصر في تلك السنة ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار[٤]، وعلى الرغم من اختلاف الروايتين في ما يخص جباية الفاطميين عند دخول جوهر مصر ولأول مرة يقوم جوهر بجباية الأرض لاشك ان الرواية فيها نوع من المبالغة وكان موقف الفاطميين تجاه ذلك واضحاً للدول الدينية الاسلامية [٥].

أما موقف الفاطميين من موضوع الخراج فكان من الطبيعي ان تلتفت الدولة الفاطمية إلى هذا الموضوع من حيث إعادة الحسابات التي تنسجم مع الوضع الجديد.

كان موقف الفاطميين تجاه القضايا الاقتصادية موقفاً استطاعوا من خلاله استمالة الناس (المصريين لهم) وحبهم لهم ولاسيما عندما أبطل الخليفة المعز لدين الله نظام الضرائب القديم وأنشأ نظاماً جديداً وهو تحديد نسبة معينة من الضرائب وفق تقدير املاك الفلاحين وجمعها في مكان واحد [٦].

لم يقف هذا الموقف تجاه القضايا الخراجية، بل اعتنى الفاطميين عناية فائقة بشؤون الفلاحين حيث اهتم الخلفاء الفاطميين بجمع طلبات الفلاحين المتعلقة بالألتماسات من ناحية والشكاوى من ناحية أخرى وقد تعامل مع هاتين الطريقتين بالشدة والحزم [٧].

اعتمد الفاطميين ولاسيما في عهد الخليفة المعز لدين الله نظام اليوافي الذي يلتزم بموجبه الضامن لدفع مبلغ من المال إلى الحكومة لقاء منحه جباية الخراج من المزارعين لغرض الإفادة من المبالغ المتبقية فأرباح بعد ابقائه بالتزاماته [٨].

ويمكن القول ان هذا النوع من الاجراء يمكن عدهُ من الأمور التي استخدمها الفاطميون في إدارة شؤون هذا المورد المالي المهم والذي يعد عصب الجوانب الاقتصادية.

كان موقف الخلفاء الفاطميين ينحى منحنيين، الأول كان موقفاً حازماً في تحصيل الخراج ولاسيما من الشخص الذي لم يفِ بعهده، وآخر تساهلت الحكومة الفاطمية في تحصيل الخراج وكان ذلك ايام فيضان النيل وعم توفير الامكانات اللازمة بالزراعة [٩].

أما في خلافة العزيز بالله (٣٦٥- ٣٦٨هـ) امتاز عهده بالهدوء وعدم تعرض البلاد إلى أزمات مالية كبيرة [١٠]، وفي خلافة الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ) اتخذت الخلافة الفاطمية موقفاً متشدداً في جباية خراجها ويمثل ذلك حزمها ومهابتها في نفوس الناس.

وفي الوقت وقف الحاكم بأمر الله موقفاً من جانب المجتمع المصري فيما يخص الخراج حيث أسقط المكوس عن الشعب [١١].

وفي خلافة المستنصر بالله (٤٢٧ هـ – ٤٨٧ هـ) بلغ مقدار الخراج سنة (٤٦٢هـ/٦٠٠,٠٠٠) وهذا المبلغ قليل جداً وذلك بسبب الأزمة المالية والاقتصادية[١٢].

أما فيما يخص اجراءات الخلافة الفاطمية في موقف الدولة الفاطمية من الزكاة فلم يدخل الفاطميون أي تعديل مالي أو اقتصادي وساروا حسب القرآن والسنة.

أما الجزية فقد فرضت على أهل الذمة على اليهود والنصارى [١٣]، وكانت تدخل ضمن الخراج أي (في المناطق الريفية) بحسب السنة الهلالية [١٤].

أبدى الفاطميين تسامحاً مع المسيح واليهود إلا أنهم حرصوا كل الحرص على تحصيل هذه الضرائب منهم وان تساهل الفاطميين وتسامحهم اشتمل على حرية العمل والنشاط الاقتصادي.

لاشك ان موقف الفاطميين وهذا التساهل الذي لجأ إليه الفاطميون في مصر يخالف لما زعم، تم الجزية إنما وضعت على اهل الذمة إذلالاً وإهانة لهم [١٥].

ان ما تقوم به الخلافة الفاطمية من تشدد حازم في مسألة المصادرات لايعني ان الدولة تأخذ طريقاً صعباً وغير سالك بالعكس في مسألة في غاية الأهمية وهي غالباً تؤخذ على شكلين، فالأول هو أن الدولة الفاطمية تلجأ إلى مصادرة الممتلكات لمكافحة الغلاء وتسعير الأقوات وهذا يحسب لهم فأغلب السكان من الطبقة الفقيرة، أما الشكل الثاني فيصيب كبار القوم[١٦].

ففي خلافة العزيز بالله (٣٦٥- ٣٨٦هـ) كان أول من صودر هو الوزير يعقوب بن مكس سنة ٣٧٣هـ وقد حمل من ماله خمسمائة ألف دينار [١٧].

لجأ الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٨٦ -٤١١هـ) إلى مصادرة اموال كل من سخط عليهم حتى طالت المصادرات أفراد اسرته، حتى انه أنشأ ديوان سماه (ديوان المفرد)[١٨]، وذلك لكثرة المصادرات.

لم يكن الخلفاء الفاطميين على نفس الموقف تجاه الجانب الاقتصادي فيختلف طبقاً للظروف التي تمر بها الخلافة فكثيراً ما لجأ الفاطميون إلى المصادرة وتنظيم بيع الغلال، ففي عهد الخليفة المستنصر بالله أخرج الوزير اليازوري سنة ٤٦١هـ جميع مافي الامراء من الغلال وأمر ببيعها بسعر منخفض مما أدى إلى هبوط الاسعار في السوق [١٩].

من الواضح ان ماقام به الفاطميين من المصادر يعد اجراء سليم في سبيل راحة المستهلكين وقد هدد بها الوزير المأمون البطائحي في خلافة الآمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ) ان لم يهبط السعر إلى كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينار [٢٠].

لقد كان موقف الخلفاء الفاطميين من تلك المصادرات هو إجراء توازن في السوق كي تعم الفائدة إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين، فقد كانت المصادرات تشتمل على الممتلكات لدى الوزراء والحاشية وكبار القوم وحتى التجار [٢١].

أما موقف الخلفاء الفاطميين تجاه الجانب التجاري والنشاط الزراعي، فقد سعت الخلافة إلى نشاط تجارتها لموقعها الجغرافي، حيث اعتنى الفاطميون بالتداول السلعي وتنظيمه باعتباره مردود مالي كبير [٢٢].

استفاد الفاطميين من عاملين أساسيين، الأول ازدهار اقتصادها وثانياً سيطرة الفاطميين على طرق التجارة [٢٣]، واصبحت موانى مصر، تكثر فيها السفن الأوربية فضلاً عن علاقاتها التجارية مع الحبشة [٢٤]، وغانا، واصبحت كل مدن مصر كالفسطاط والقاهرة والاسكندرية وقوص مراكز تجارية مهمة نشطت فيها الحركة التجارية.

وهكذا وقف الخلفاء موقفاً زاد من عظمة ورفاهية البلاد، حيث نجد المقدسي[٢٥]، ينصح من يريد العمل في ميدان التجارة ان يقصد مصر، حيث يجد سوقاً رائجاً مكتظة بالسلع الشرقية والغربية إلى جانب السلع المصرية.

لابد هنا أن نذكر ان المعلومات الواردة في النشاط التجاري كان الهدف منه تسليط الضوء على ما قدمهُ هنا النشاط من انتعاش اقتصادي للحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الفاطمية بالإضافة إلى مردود مالي وتنوع بضائع وقوة ثبات النشاط التجاري [٢٦].

أخذ الفاطميون على عاتقهم نظام آخر الهدف منهُ تحقيق العيش والفاقة على الناس (المصريين) فكان للمتجر أهمية كبيرة لأنهُ عبارة عن السلع التي يشتريها الديوان من التجار الواردين إلى مصر، وذلك بحسب ما تدعوا إليه حاجة البلاد، فإذا زاد ثمن المباع من التجار شيئاً مما يجب عليه من ضريبة الخمس للدولة وأعطى به أي بزيادة سلعه وكان من الأصل لخزن الغلال وفي حال انقضت الاقوات في الاسواق تلجأ الحكومة إلى اخراج تلك الغلال وتوزيعها على المصريين بأبخس الأثمان [٢٧].

وقد وجدت الحكومة الفاطمية ان المتجر المخصص للغلة قد يعود بالضرر على المسلمين في حالة انحطاط السعر عن السعر الذي اشترت به الدولة فوجد من المناسب ان يحتوي المتجر على مواد لايخشى عليها من انحطاط السعر أو التلف في بعض الأحيان مثل الحديد والرصاص والخشب [٢٨].

من جانب آخر امتلكت الحكومة الفاطمية عدد من الحوانيت والمخازن والخانات والأفران والقياسر والحمامات والرباع في القاهرة، ومدن مصر الكبرى. فكانت تلك الممتلكات كلها ملك السلطان، وكانت تؤجر بمبالغ رمزية لشريحة معينة من المصريين فمنها بدينارين[٢٩]، ومنها ماكان يؤجر بالدرهم وليس بالدينار وهذا الاجراء جعل الخلفاء الفاطميين يكونون بالقرب من المجتمع المصري ومعرفة احتياجاتهم.

- **الزراعة:**

تعد الزراعة في الدولة الفاطمية هي عصب الحياة الاقتصادية فضلاً عن الصناعة وما آلت إليه من منتوجات صناعية حيث تعد الزراعة مصدر الثروة في مصر، وقد حرص الفاطميون على بذل كل ما في وسعهم من أجل اسعاد المجتمع المصري وحرصهم على ايجاد الأقوات الزراعية للمصريين.

كانت تزرع في مصر اصناف عديدة من الزراعة مثل: القمح والشعير والبرسيم والكتان والحمص والعدس والجلبان والبصل والثوم والترمس والخس وقصب السكر والقطن والأرز والتيلة والسمسم والبطيخ الأصفر والأخضر واللوبيا والقلقاس والفجل والباذنجان واللفت والكرنب، وكل تلك المحصولات والمزروعات كانت في بعض الأحيان تدعن من قبل الحكومة الفاطمية للفلاح المصري، وتوفير الأقوات لهم [٣٠].

وفرت الحكومة الفاطمية كل ما يحتاجه الفلاح المصري في زراعة أرضه إلى أدوات الزراعة، مثل المحراث لشق الأرض للمحصول الجديد، وعملت الحكومة الفاطمية على شق قنوات الري لرفع المياه إلى الأرض وفتح الفرع ومد الجسور السلطانية.

- **الأسواق:**

لعبت الأسواق في العصر الفاطمي دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي لاسيما بين مدن مصر حيث كانت السلع والبضائع تنقل من مدينة إلى أخرى ويختلف عدد الأسواق في المدينة الواحدة [٣١].

حرض الفاطميين على مراقبة الأسواق وذلك لما لها من أهمية في حياة المصريين كونها تدخل في الحياة اليومية ومفاصلها في المجتمع المصري، والسوق هي التي تشتمل على حاجات الناس، منها الضرورية وهي الأقوات مثل الحنطة والباقلاء واشباهها ومنها الحاجات الكمالية، مثل الملابس والماعون وغيرها [٣٢].

ليس هنا بصدد عرض أنواع الأسواق وأماكن تواجدها في مصر الفاطمية بل دور الدولة وموقفها من انتشار الاسواق وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمصريين فقد لعبت الاسواق دوراً رئيسياً في رواج الحركة التجارية وازدهارها في مصر الفاطمية وكانت

بمنزلة مؤسسات اقتصادية هيأت السبل أمام التجار القادمين إلى مصر، وحتى يتبين للحكومة اداء واجب الاشراف عليها على الوجه الأكمل [٣٣].

يبدو ان الفاطميين اعتنقوا بالأسواق عناية كبيرة لما لها دور في التبادل التجاري والسلعي ولاسيما على المستوى الخارجي وكانت اسواق القاهرة المقربة كما يبدو لم يكن مسموحاً للعامة الاقامة بها اقامة دائمة وكان عليهم مفارقتها قبل الليل إذ يذكر المقريزي[٣٤].

" ان المتعيشين بالقاهرة والمستخدمين يصلون العشاء الآخرة بالقاهرة ويتوجهون إلى منازلهم بمصر ".

اتبع الفاطميين نوعاً من أنواع التخصص في البيع إذ جعلوا كل اسواق تجارية متخصصة وسميت بعض الحارات بها، مثل سوق الحلاوين[٣٥] وسوق الدجاج[٣٦] وغيرها والعديد من الاسواق.

عمل الفاطميين على تفعيل دور المحتسب ونوابه في مراقبة اسواق القاهرة والفسطاط وجميع الأعمال الأخرى والتي تتلخص في مراقبة الأسواق.

لم يكن موقف الفاطميين تجاه مراقبة الأسواق مجرد عمل يومي بل هو ما ننظر إليه الدولة على المستوى البعيد فإن مراقبة الاسواق وما يمارس فيها من نشاطات من قبل التجار وأرباب الحرف والمعاسيس والطباخين وغيرهم، كما كان يشرف على مراقبة الآداب العامة ومنع تعرض الشباب للنساء واختلاء الرجل بامرأة ليست ذات محرم ويراقب نظافة الأسواق والطرقات والماء الذي يحملهُ السقاوّن ومراعاة الرفق بالحيوان ومراقبة المكاييل والموازين وضبط عيارها منعاً للغش وغير ذلك من الأمور ذات الطابع الديني والاقتصادي والاجتماعي [٣٧].

حرصت الدولة الفاطمية على وجود مهمة اخرى للمحتسب: " كان يوجد في الدولة الفاطمية دار العيار تعير فيها الموازين بأسرها وجميع الصنع وكان ينفق عليها من الدولة[٣٨].

ووقفت الدولة الفاطمية موقفاً حازماً تجاه الباعة، حيث عملت على استدعاء الباعة من الاسواق ومعهم مكاييلهم وصنجهم وموازينهم للكشف عليها، فإن وجد فيها عيباً لايمكن

اصلاحه الزم الباعة بشراء نظيرة مما هو مصنوع لها ودفع ثمنه، وإذا كان يمكن اصلاح الخلل اكتفى بأخذ أجر الاصلاح فقط[٣٩].

لاشك ان للخلفاء الفاطميين دور كبير في تسيير الحياة اليومية للمصريين فيذكر المقريزي في (سنة ٣٨٣ هـ) " كثر بخس الباعة في البيع من المكاييل والموازين في الأسواق فكتب سجل بالنهي عن ذلك وخوفوا بأن من وجد عنده صنجة أو كيل او ميزان يعد سارق وفيها عيب، حلت به العقوبة كائناً من كان من ساكن في عقار الدواوين الخاصة والأملاك أو في رباع أحد من خواص الدولة أو ظهر انه بخس الناس أو غش" [٤٠].

يتضح من العبارات الأخيرة ان بعض التجار كانوا يحتمون بكونهم يستأجرون حوانيتهم من أملاك الدواوين أو كبار الأعيان فيتجاهلون تنفيذ أوامر المحتسب وأعوانه ويهملون ضبط مكاييلهم وموازينهم" [٤١].

أما في ما يخص بعض المجاعات التي حصلت في مصر الفاطمية ولاسيما سنة (٣٥٩هـ / ٩٧٠ م)، " ولكن يبدوا لنا أن جوهر على الرغم من قيامه بتوزيع الصدقات ومحاولة توفير القمح في الأسواق لم يتمكن من التحكم في تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، فرد جوهر الحسبة إلى سليمان بن غرة الذي حاول من مواجهة المشكلات التي تتعرض لها البلاد وأن يقوم بمهامه خير قيام وأن يوفر الأقوات للناس ويصلح الأسواق حتى تستقر الأمور فضبط الساحل وجميع القماحين في موضع واحد، ولم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته وضرب أحد عشر رجلاً من الطحانين وطيف بهم، ولم يكتف بهذا، بل جمع سماسرة الغلال في مكان واحد وسد الطرق إلا طريقاً واحداً، فكان البيع كله هناك ومنع خروج شيء من الغلة حتى يقف عليها بنفسه"[٤٢].

هكذا هو موقف الخلفاء الفاطميين تجاه من يستأجرون بأقوات الناس ويتلاعبون بقوتهم اليومي، ومن الجدير بالذكر أن الغلاء وارتباك الأسواق اضطر الدولة إلى تدخل المحتسب لضبط الأسعار، كان يتركز آنذاك على سلعة رئيسية هي الحبوب وخاصة القمح ومشتقاته من الدقيق والخبز الذي يمثل الغذاء الرئيسي لعامة الناس [٤٣].

أما موقف الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، فقد انفرد عدا غيره من خلفاء الدولة الفاطمية ببعض الأفعال والقرارات التي لم يقم بها غيره منهم، فهو الخليفة الوحيد الذي ينسب

إليه المؤرخون انه كان يباشر الحسبة بنفسه في الأسواق، فيركب على حماره ويتجول في الأسواق لهذا الغرض يركب في كل ليلة، وكان يمر بالشوارع والأزقة وأمر الناس بالوفيد فتزايدوا منه وزينت الأسواق والقياس بأنواع الزينة وباعوا واشتروا وأنفقوا الأموال الكثيرة في المأكل والمشارب والغناء واللهو (٤٤).

ورغم ما كان بها التصرف من جانب الحاكم بأمر الله من تأثير على رواج حركة التجارة في الأسواق نتيجةً لازدحام الناس لمشاهدة الخليفة في جولاته والاقتراب منه، والتحدث إليه، كان مما ساعد على ذلك ان الحاكم أمر حرسه الخاص بالابتعاد عنه وعدم زجر الناس إلا أن الأمور خرجت عن الحد المألوف وحدثت بعض السلبيات الاجتماعية نتيجة لأقبال الناس على الشراب واختلاط الرجال بالنساء، مما أضطر الحاكم إلى اصدار أوامره لمنع النساء من الخروج بالليل (٤٥).

إذا كان احتساب الحاكم بأمر الله قد سبب بعض المشاكل فإنه حلَّ مشاكل أخرى، " والواقع أن قيام الخليفة بنفسه بدور المحتسب كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج حاسمة في ضبط الأسواق وخاصة في حالة نقص الغلال وندرة الخبز، لأنه يملك من السلطات مالا يملكه غيره من مستخدمي الدولة.

يروي المقريزي: في أحداث (سنة ٣٩٨هـ/ ١٠٠٧م) ان النيل نقص عن معدله في هذه السنة واختفت الحبوب وشحَّ الخبز فاحتشد العامة في ميدان بين القصرين واستغاثوا بالخليفة الحاكم في أن ينظر في أمرهم، فركب الخليفة الحاكم حماره وخرج من باب القصر وأعلن أنه ماضٍ إلى جامع راشده وأقسم أنه لو عاد ووجد الطريق الذي سلكه به موضوع مكشوف من الغلة ليضربن عنق كل من يقال ان عنده غلة وليحرقن داره وتصادر أمواله(٤٦).

والطريف في الأمر ان تهديد الحاكم لهؤلاء التجار الذين يستغلون الأزمات لإخفاء الغلال قد أتى بنتائج سريعة فامتلأت طريق الحاكم عند عودته آخر النهار بكميات كبيرة من الغلال ما أخرجه الناس من بيوتهم ومخازنهم وغمرت الغلال الأسواق (٤٧).

أصدر الخليفة الحاكم بأمر الله سنة (٤٠٣هـ/ ١٠١٢م) قراراً بإبطال المكوس (مكوس الحسبة) مما يشير إلى أن الحسبة كانت لها رسوم تحصل من الباعة والتجار في

الأسواق في ذلك الوقت وان كنا لانعلم مقدار هذه الرسوم ومواعيد تحصيلها ولعل الحاكم أراد التحقيق عن أهل الأسواق فأمر بإلغائها (٤٨).

ولكي تتمكن الدولة الفاطمية من حسن تنفيذ القرارات الاقتصادية التي تصدرها بشأن تسعير الخبز والدراهم اتخذت عدداً من الإجراءات القوية لإجبار التجار على احترام قرارات الدولة والإلتزام بها، فكثفت المراقبة على الأسواق وتعاملت بقوة وقسوة مع التجار المخالفين فضرب جماعة من الطحانين والخبازين بالسياط، وشهرّوا من أجل ازدحام الناس على الخبز وبيعهم لهُ ملولاً ليزيد وزنه (٤٩).

كما صدرت الأوامر إلى أحد كبار موظفي الدولة المقربين من الخليفة الحاكم بأمر الله وهو (مسعود الصقلي) متوالي الستر وصاحب السيف بالنظر في أمر الأسواق (٥٠).

يبدوا أن سلوك الناس أيضاً لم يتغير: " ومن البديهي أن التجار قد استجابوا لفترة لتعليمات المحتسب وخلال ذلك تكالب الناس للحصول على كميات تزيد عن حاجتهم بهدف التخزين خوفاً من عودة ارتفاع الأسعار وهذا السلوك يتبعه تلقائياً وندرة السلعة وزيادة أسعارهم ثم اختفائها" (٥١).

أما موقف الخليفة الفاطمي الظاهر لأعزاز دين الله وفي ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، خرج من قصره في موكب في منتصف ذي القعدة سنة (٤١٥هـ) فقوبل اثناء مروره بالفسطاط بصيحات الناس واستنكارهم بضجة واحدة (الجوع)، الجوع يا أمير المؤمنين لم يصنع بنا هذا أبوك ولاجدك، وافتتن البلد بالضجيج وتمادت الجماهير في غضبها وحملت الخليفة مسؤولية ما يعانون من جوع ووقف رجل تحت قصر الخليفة وبالغ في ما شتم فيه فضربه الرقاصون حتى سقط وجروه برجليه إلى السجن بالشرطة " (٥٢).

أما موقف الخلفاء الفاطميين تجاه ضبط الأسعار لتلافي استغلال التجار ذلك الاستغلال لم يكن جديداً في تلك الأيام.

وكان التجار يشترون من المزارعين محاصيلهم من الحبوب والغلال مسبقاً بسعر فيه ربح لهم مستغلين اعسارهم وعدم مقدرتهم على الوفاء بما عليهم من أموال لدواوين الدولة، فيقوم هؤلاء التجار بالوفاء للدولة مما على المزارعين من ضرائب وكان يسجل في الدواوين ما سدده التجار وما يحصلون عليه من الغلال مقابل ما دفعوه وفاءً لما على المزارعين، فقام

الوزير أبو محمد اليازوري، بحصر هؤلاء التجار من سجلات الديوان وأمر أن ترد إليهم الأموال التي دفعوها مع فائدة تقدر بثمن دينار عن كل دينار دفعوه وطلب اليازوري من عماله على جميع البلاد بوضع يدهم على مخازن القمح وحملت في المراكب إلى مخازن الدولة بالفسطاط وجعل سعر الكيس (كيس يحوي من الدقيق ما وزنه ١٥٠ رطلاً) من الدقيق ثمانية دنانير [٥٣].

نظم الوزير اليازوري عملية توزيع القمح على الخبازين وهكذا ضبط الأسعار، لأن تسعيرة للقمح تحت يده وبأشراف من الخليفة الفاطمي، وجعل في مخازنه كميات ضخمة منهُ، مما جعله يتحكم في السعر لوفرة ما غمر به السوق من الغلال [٥٤].

إن موقف الخلفاء الفاطميين في هكذا حالات إنما يلعب دوراً كبيراً في امتلاء المخازن ولاسيما عند حدوث الأزمات.

ففي خلافة الثائر بنصر الله (٤٥٩ – ٥٥٥ هـ / ١١٥٤ – ١١٦٠م)، وقع الغلاء وكان طلائع ابن رزيك وزيره آنذك، " فكانت مخازن الدولة كان بها من الغلات ما لايحصى فأخرجت الغلال ووزعت على الأسواق فإنحل السعر وغمرت الاسواق بالغلال [٥٥].

نلاحظ أيضاً الدور الذي قام به الخلفاء الفاطميين ولاشك أن هذا الدور والموقف يختلف من خليفة إلى خليفة آخر، فعلى الرغم من أن الخطر الذي قام به الخليفة الحاكم بأمر الله على الخمور قد تلاشى في خلافة الطاهر لاعزاز دين الله.

ففي بداية عهده يروي النويري [٥٦]، أنه: " في المحرم سنة (٤١٢ هـ) سومع بمكس الفقاع وكان مقداره في الشهر سبعمائة دينار" [٥٧]. وهي عبارة توحي بأن الظاهر لم يكتف برفع الحظر الذي فرضه الحاكم عن صناعة الخمور بل شجع على صناعتها وتداولها، برفع الضرائب المفروضة عليها، مما ساعد الناس على التمادي في الإقبال على شرب الخمر وكثرة تداولها في الأسواق.

ويروي المسبحي [٥٨]، فيما شاهده أثناء الاحتفال بفتح الخليج سنة (٤١٥هـ / ١٠١٤م)، فيقول: وشوهد من سكر النساء وتهتكن وحملهن في خفاف الحمالين سكارى.

من ناحية أخرى كان للخلفاء الفاطميين موقفاً فيما يخص الاجبار على الخزن فينقل لنا المؤلف ابن زولاق[٥٩]، (طريقة احتفال الشيعة في مصر بذكرى يوم عاشوراء سنة (٣٦٣هـ / ٩٧٣م) حيث انقسم الاحتفال بمظاهر الناس على اظهار حزنهم ومنع التجار من ممارسة النشاط التجاري في الأسواق وكانوا يمارسون طقوسهم في اظهار الحزن في حراسة فرقة من الجنود المغاربة وكسروا أواني السقائين في الأسواق وشققوا الروايا وسبوا من ينفق في هذا اليوم.

صحيح أن أكثر المشترون من عامة الناس الذين لايملكون من أمرهم شيئاً إلا الخضوع لأسعار السوق وعندما تسوء أحوالهم كانوا يلجأون بالشكوى إلى الخلفاء في محاولة لإنقاذهم من معاناتهم وأحياناً يرفقون مع شكواهم رغيفاً سيئ الصنعة أسود اللون ليدللوا على جشع التجار واستغلالهم.

المصادر والهوامش

---

(١) المقريزي، اتعاض الحنفا، ج١، متولي الخراج: هي وظيفة مالية تعد أعلى الوظائف الاقتصادية في الخلافة الفاطمية والتي حرصت على توليها إلى أبرز رجالات الدولة الفاطمية ولاسيما من هم متضلعين في تنظيم الدولة تنظيماً عالياً، ينظر: الساعدي، ثامر الساعدي، النظام المالي في مصر، ص٧.

(٢) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٨٣.

(٣) المقريزي، الخطط، ج٢، ص١٥٧. أبو المكارم جرجيس بن مسعود (ت ٦٠٥هـ / ١٢٠٨م) تاريخ أبي صالح الأرمني المعروف باسم كنائس وأديرة مصر، تحقيق: وترجمة أيفتس (**EVETTS**) طبعة أكسفورد، ١٩٨٥م، ص٣٠.

(٤) المقريزي، اتعاض الحنفا، ج١، ص١٤٤؛ حسن ابراهيم حسن، وعلي ابراهيم، النظم الاسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٦٢.

(٥) حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٢٦٢.

(٦) حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٢٦٢.

(٧) البراوي، راشد، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨، ص٦٣.

[٨] المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٣.

[٩] المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٣.

[١٠] المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٢.

[١١] المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٣.

[١٢] مشرفة، مصطفى عطية، انظم للحكم بمصر، ص١٧١.

[١٣] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٧.

[١٤] المال الهلالي: هو ما يستأدى مشاهرة كأجر الأملاك المسقفة من ألأدر والحوانيت والحمامات والأفران والطواحين وعداد الغنم، ينظر: المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٧.

[١٥] النعمان، دعائم الاسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام على أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام، تحقيق: آصفي بن علي أصغر قبضي، القاهرة، ١٩٥١، ص٢٤٥.

[١٦] المقريزي، اغاثة الأمة بكشف الغمة، ص١٣-١٤.

[١٧] المقريزي، اغاثة الأمة بكشف الغمة، ص١٣-١٤.

[١٨] أسعد، أحمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، ص٢٧٤.

[١٩] المقريزي، اتعاض الحنفا، ص٢٧٠.

[٢٠] المقريزي، اتعاض الحنفا، ص٢٧٠.

[٢١] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣٣٣.

[٢٢] القلقشندي، صبح الاعشى، ج١٠، ص٤٦١.

[٢٣] ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن المظفر (ت ٧٤٤هـ / ١٣٥٨ م) خريدة العجائب وفريدة الغرائب، مطبعة حجر، القاهرة ١٢٩٨م ، ص٤٣.

[٢٤] البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، ص١٧١.

[٢٥] المقدسي، شمس الدين، احسن التقاسيم، ص٣٣.

[٢٦] متز، الحضارة الاسلامية، ج٢، ص٣٧٦.

[٢٧] المقريزي، الخطط، ج١، ص١٠٩.

[٢٨] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٢٢٧.

[٢٩] ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٢٢٧.

[٣٠] المخزومي، المنهاج في علم خراج مصر، ص٤.

[٣١] المخزومي، المنهاج في علم خراج مصر، ص٤.

[٣٢] ابن سيدة، المخصص، ج٥، ص٧١.

[٣٣] المقريزي، الخطط، ج١، ص٥.

[٣٤] الخطط، ج١، ص٢٦٣.

[٣٥] ابن دقماق، الاقتصاد، ج٣، ص١٢٥.

[٣٦] المقريزي، الخطط، ج١، ص٢٧٧.

[٣٧] المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٦.

(٣٨) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٦.
(٣٩) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٦.
(٤٠) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٧.
(٤١) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٧.
(٤٢) المقريزي، الخطط، ج١، ص٥٨-٥٩.
(٤٣) المقريزي، الخطط، ج١، ص٥٩.
(٤٤) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٧.
(٤٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٨.
(٤٦) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٩.
(٤٧) المقريزي، الخطط، ج١، ص٧٠.
(٤٨) المقريزي، الخطط، ج١، ص٦٤.
(٤٩) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٧.
(٥٠) المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٧.
(٥١) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩١.
(٥٢) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٣.
(٥٣) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٨.
(٥٤) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٨.
(٥٥) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٨.
(٥٦) نهاية الأرب، ص١١٠.
(٥٧) أخبار مصر، ص١١٠.
(٥٨) المقريزي، الخطط، ج١، ص٩٨.
(٥٩) فضائل مصر، ص١٨٣.